



The State-Building Crisis in Bahrain: A Study of the Problem of Political Legitimacy and the Challenges of Stability (2001-2024)

Assistant Lecturer. Ali Hazem Mahdi ¹ , Assistant Lecturer. Suhaib Abdul Samad Ismail ²

¹ Tikrit University / College of Political Science , Ali.h.mahdi@tu.edu.iq

² Tikrit University / College of Physical Education and Sports Sciences, Sohaib.a.smael3330@st.tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:10 Mar 2026

Accepted:25 Apr 2026

Published:1 Jun 2026

Keywords:

- State -building
- crisisBahrain
- political legitimacy
- political stability

ABSTRACT

The Bahraini case reflects a complex model of state-building crisis within a context where considerations of political legitimacy intertwine with structural, economic, and social imbalances. The political system is characterized by a broad concentration of executive power and a clear dominance over the legislative process. This has weakened mechanisms of representation and accountability and restricted the effectiveness of political participation, particularly within a legal environment that limits the activities of opposition forces and reshapes the public sphere to ensure the continuity of power. These factors have contributed to a fragile stability based more on a security approach than on political consensus.

Conversely, the recurring protests have indicated a growing gap between the state and society, fueled by imbalances in the distribution of power and wealth, as well as a rising sense of marginalization among broad segments of the population. This has deepened the structural nature of the political conflict and hindered the prospects for building a stable social contract. Furthermore, restrictions on public freedoms, including freedom of expression and assembly, have contributed to shrinking spaces for political mediation and pushing interactions toward more tense patterns.

Economically, despite some appearances of relative diversification, the Bahraini economy remains governed by the logic of oil rents, which limits the dynamism of sustainable development and makes public finances vulnerable to external fluctuations. This is compounded by persistent budget deficits and rising public debt, which intersect with labor market challenges, particularly disguised unemployment and the private sector's limited absorption of the national workforce, negatively impacting social stability.

At the social level, the issue of national identity emerges as a major source of tension. Sectarian affiliations are intertwined with the power structure, deepening divisions and undermining the principle of equal citizenship. Furthermore, policies of citizenship revocation and human rights violations foster an atmosphere of distrust and limit opportunities for social integration. Thus, a complex cycle of overlapping challenges is perpetuated, hindering comprehensive reform and necessitating the adoption of more balanced approaches based on political openness and equitable development.

أزمة بناء الدولة في البحرين : دراسة في إشكالية الشرعية السياسية وتحديات الاستقرار (2001 - 2024)

م.م. علي حازم مهدي¹ ، م.م. صهيب عبد الصمد إسماعيل²

¹جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، Ali.h.mahdi@tu.edu.iq

²جامعة تكريت / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة ، Sohaib.a.smael3330@st.tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٠ آذار ٢٠٢٦
تاريخ القبول : ٢٥ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

الملخص

تعكس الحالة البحرينية نموذجاً مركباً لازمة بناء الدولة في سياق تتداخل فيه اعتبارات الشرعية السياسية مع اختلالات البنية المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالنظام السياسي يتسم بتركيز واسع للسلطة التنفيذية وهيمنة واضحة على العملية التشريعية، ما أفضى إلى إضعاف آليات التمثيل والمساءلة وتقيد فعالية المشاركة السياسية، لاسيما في ظل بيئة قانونية تحدّ من عمل القوى المعارضة ، وتعيد تشكيل المجال العام بما يضمن استمرارية السلطة ، وقد ساهمت هذه المحددات في إنتاج نمط من الاستقرار الهش القائم على المقاربة الأمنية أكثر من التوافق السياسي.

بالمقابل، شكّلت الاحتجاجات المتكررة مؤشراً على فجوة متنامية بين الدولة والمجتمع، تغذيها اختلالات في توزيع السلطة والثروة، فضلاً عن تصاعد الإحساس بالتهميش لدى فئات واسعة، وهو ما عمّق الطابع البنيوي للصراع السياسي وأعاق فرص بناء عقد اجتماعي مستقر ، كما أن القيود المفروضة على الحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم، أسهمت في تقليص فضاءات الوساطة السياسية، ودفع التفاعلات نحو أنماط أكثر توتراً.

اقتصادياً، ورغم مظاهر التنوع النسبي، لا يزال الاقتصاد البحريني محكوماً بمنطق الربيع النفطي، الأمر الذي يحدّ من ديناميكية التنمية المستدامة ، ويجعل المالية العامة عرضة للتقلبات الخارجية، في ظل استمرار عجز الموازنة وارتفاع الدين العام ، ويتقاطع ذلك مع تحديات سوق العمل، لاسيما البطالة المقنّعة وضعف استيعاب القطاع الخاص للقوى العاملة الوطنية، ما ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي. أما على المستوى الاجتماعي، فتبرز إشكالية الهوية الوطنية بوصفها أحد أبرز مصادر التوتر، إذ تتداخل الانتماءات الطائفية مع بنية السلطة، ما يعمّق الانقسامات ويقوّض مبدأ المواطنة المتساوية ، كما أن سياسات سحب الجنسية والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان تعزز مناخ عدم الثقة وتحدّ من فرص الاندماج المجتمعي. وبذلك، تتكرّس حلقة معقدة من التحديات المتداخلة التي تعيق مسار الإصلاح الشامل وتفرض ضرورة تبني مقاربات أكثر توازناً تقوم على الانفتاح السياسي والتنمية العادلة.

الكلمات المفتاحية:

- أزمة بناء الدولة
- البحرين
- الشرعية السياسية
- الاستقرار السياسي

المقدمة

تُعد دراسة أوضاع الدولة في البيئات المركبة مدخلاً تحليلياً مهماً لفهم طبيعة التفاعلات التي تحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع، ولاسيما في السياقات التي تتسم بتشابك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ لم تعد مقارنة النظم السياسية تقتصر على تحليل بنيتها الشكلية فحسب، وإنما باتت ترتبط بقدرتها على إدارة التعددية الداخلية وتحقيق قدر من التوازن بين متطلبات الاستقرار وضغوط التغيير المتسارعة، وفي هذا السياق، تبرز أهمية الوقوف على طبيعة توزيع القوة داخل النظام، وحدود المشاركة السياسية، وأنماط التفاعل بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، بوصفها محددات أساسية في رسم ملامح المجال العام.

كما أن التحولات الإقليمية والدولية أضفت أبعاداً إضافية على طبيعة التحديات التي تواجهها الدول، الأمر الذي يدفعها إلى إعادة صياغة أولوياتها بما ينسجم مع متطلبات الاستمرار والتكيف، ويقود ذلك إلى تسليط الضوء على الكيفية التي تتشكل فيها السياسات العامة، ومدى قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المجتمعية ضمن بيئات تتسم بالحساسية والتعقيد، ومن هنا، يكتسب هذا البحث أهميته في إطار تحليل البنى العميقة التي تحكم مسارات التفاعل داخل الدولة، واستكشاف ديناميات الأزمات المركبة، بما يسهم في تقديم فهم أكثر اتساعاً لطبيعة التحديات القائمة وإمكانات التعامل معها ضمن مقاربات أكثر توازناً وفاعلية.

أولاً / أهمية البحث : تظهر الأهمية من خلال الآتي :

1. **الأهمية العلمية :** السعي إلى تقديم تحليل معمق لطبيعة التفاعلات بين بنية النظام السياسي والسياسات العامة في سياق الدول ذات التركيبة المعقدة، بما يسهم في إثراء الأدبيات النظرية في حقل النظم السياسية، ولاسيما ما يتعلق بإشكاليات الشرعية، والمشاركة السياسية، وإدارة الصراع، كما يوفر البحث إطاراً تحليلياً يربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن مقاربة تكاملية، الأمر الذي يعزز فهم ديناميات الأزمات المركبة في الدول الريعية، فضلاً عن ذلك، يساهم البحث في اختبار عدد من المقاربات النظرية على حالة تطبيقية، بما يفتح المجال لتطوير نماذج تفسيرية أكثر دقة وملاءمة للبيئات المشابهة.

2. **الأهمية العملية :** يسعى البحث لتقديم رؤى يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات عامة أكثر توازناً واستجابة للتحديات الداخلية، ولاسيما في مجالات تعزيز المشاركة السياسية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، كما تتيح نتائج البحث إمكانية دعم صناع القرار عبر تشخيص مواطن الخلل البنوي واقتراح مسارات إصلاحية واقعية تساهم في تقليل حدة التوترات الداخلية، فضلاً عن يمكن أن يفيد البحث المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني في فهم طبيعة التحديات القائمة، بما يعزز دورها في دعم الحوار المجتمعي وبناء مقاربات إصلاحية قائمة على أسس علمية ومنهجية رصينة.

ثانياً / إشكالية البحث :

تتمحور إشكالية البحث حول طبيعة أزمة بناء الدولة في البحرين في ظل التحديات المرتبطة بإشكالية الشرعية السياسية وانعكاساتها على الاستقرار الداخلي خلال المدة (2001-2024) ، إذ يبرز تساؤل جوهري بشأن قدرة النظام السياسي على تحقيق توازن مستدام بين متطلبات الشرعية السياسية ومقتضيات الاستقرار ، في ظل بيئة تتسم بتعدد الفاعلين وتباين المصالح وتراكم الأزمات ، ومدى فاعلية السياسات العامة في احتواء التوترات السياسية والاجتماعية، وحدود قدرة المؤسسات الرسمية على إدارة الصراع الداخلي، بما يضمن استمرارية الدولة دون الإخلال بأسس المشاركة والتمثيل السياسي ، ومن هذه الإشكالية الجوهريّة تظهر اسئلة فرعية هي :

1. ما هي طبيعة المشكلات السياسية في البحرين وانعكاسها على الشرعية والاستقرار الداخلي للمدة من (2001-2024) ؟.

2. كيف تؤثر السياسات الاقتصادية في البحرين على مستويات التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد؟.

3. ما دور الانقسامات الاجتماعية والطائفية في تعميق أزمة بناء الدولة في البحرين؟.

ثالثاً / فرضية البحث :

تنتقل فرضية البحث من أن أزمة بناء الدولة في البحرين ترتبط بخلل بنيوي في إنتاج الشرعية السياسية، ناجم عن محدودية المشاركة السياسية وتقييد الفضاء العام، فضلاً عن اعتماد النظام على أدوات أمنية ، واقتصاد ريعي في إدارة التفاعلات الداخلية ، مما أضعف الاستقرار في البلاد ، في حين أن تبني إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، قائمة على توسيع المشاركة وتعزيز العدالة، من شأنه أن يدعم الاستقرار ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

رابعاً / مناهج البحث :

يعتمد البحث على عدة مناهج بحثية ، إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي-التحليلي بوصفه الإطار الرئيس في دراسة أزمة بناء الدولة في البحرين، عبر وصف البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحليل تفاعلاتها خلال المدة (2001-2024) ، كما تم استعمال منهج التحليل النظري بهدف فهم العلاقات بين مكونات النظام السياسي وتفسير انعكاساتها على الشرعية والاستقرار ، فضلاً عن استعمال المنهج الوظيفي لتفسير أدوار المؤسسات السياسية والاجتماعية في تحقيق التوازن والاستقرار أو إضعافهما، بما يضمن قراءة شاملة ودقيقة لموضوع البحث.

خامساً / هيكلية البحث :

يتناول هذا البحث تحليل أزمة بناء الدولة في البحرين ضمن إطار علمي ينتمي إلى حقل النظم السياسية والسياسات العامة، عبر مقارنة تفسيرية تسعى إلى فهم العلاقة بين إشكالية الشرعية السياسية وتحديات الاستقرار خلال المدة (2001-2024) ، إذ ينطلق البحث من أربعة مطالب مترابطة، يختص المطلب الأول بدراسة : **الأزمات السياسية** ، ويعالج المطلب الثاني :

الأزمات الاقتصادية ، بينما يركز المطلب الثالث على : الأزمات الاجتماعية ، ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، بما يعكس تكاملاً بين الأبعاد المختلفة للأزمة.

المطلب الأول

الازمات السياسية

شهدت البحرين قبل تأسيسها كدولة مستقلة مجموعة من التحديات الجيوسياسية المرتبطة بموقعها في الخليج العربي، وقربها من الساحل الإيراني بنحو (18 ميلاً) محطّ تنافس إقليمي مبكر ، وقد تعززت أهميتها مع اكتشاف النفط في العام 1932، لتكون أول دولة خليجية يتم فيها اكتشافه، الأمر الذي أسهم في تصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي بها، وفتح المجال أمام تنامي المطامع، ولاسيما الإيرانية، التي استندت إلى اعتبارات تاريخية وجغرافية في ادعاءاتها ، وفي مرحلة ما قبل الاستقلال، تصاعدت الأزمات المرتبطة بهذه الادعاءات، إذ سعت إيران، لاسيما في عهد الشاه، إلى تكريس تبعية البحرين عبر إجراءات سياسية وقانونية، منها إعلانها جزءاً من التقسيمات الإدارية الإيرانية كما في العام 1957 ، وتزامن ذلك مع بداية الانسحاب البريطاني من المنطقة أواخر مرحلة الستينيات من القرن العشرين ، ما زاد من حدة التنافس الإقليمي حول مستقبل البحرين ، ومع اقتراب لحظة التحول نحو الدولة المستقلة، برزت الجهود الدولية لحسم وضعها القانوني، إذ أُجري استفتاء بإشراف الأمم المتحدة عام 1970 أكد رغبة شعب البحرين في الاستقلال وهويته العربية¹.

وايد هذا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (278) ، وبموجبه اعترف البرلمان الإيراني رسمياً به ، وخلال العام 1970- 1971 تفاوضت البحرين مع ثمان امارات أخرى صغيرة في الخليج العربي، لمحاولة تشكيل اتحاد فيدرالي ، إلا ان العملية باءت بالفشل ، وفي 15 اب 1971 نالت البحرين استقلالها بشكل كامل وتم الاعتراف بها من قبل جميع دول الجوار⁽²⁾.

ولهذا فإن ملاحظة سيرورة نشأة الدول العربية الحديثة بشكل عام ، والبحرين بشكل خاص يرى ، أن العامل الاستعماري كان عاملاً رئيساً في تشكيلها، إذ رُسمت حدودها السياسية بمعزل عن الاعتبارات الإثنية والاجتماعية، الأمر الذي أفرز بنى مجتمعية متباينة داخل إطار دولة واحدة ، وقد أدى إدماج مجتمعات قبلية وزراعية ضمن نموذج دولة حديثة قائم على الدستور والمؤسسات البيروقراطية والعسكرية لحدوث فجوة بنيوية بين الدولة والمجتمع، نتيجة استيراد نموذج مؤسسي لم ينبثق من تطور داخلي تدريجي ، كما أن غياب الخبرة التاريخية الراسخة في بناء الدولة المركزية، بالمقابل حضور أنماط السلطة التقليدية القائمة على القبيلة أو العصبية، ساهم في إضعاف عملية الاندماج الوطني وقوض الشرعية السياسية ، ونتيجة لذلك، برزت الدولة في كثير من الحالات ككيان قانوني هش، غير قادر على استيعاب التنوع الاجتماعي، مما مهّد لظهور أزمات لاحقة تمثلت في تصاعد الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وتحول الدولة إلى ساحة تنافس بين قوى اجتماعية وطائفية، بدلاً من كونها إطاراً جامعاً ومستقرًا³.

إلى جانب ذلك فإن البحرين تقع بين قوتين إقليميتين مؤثرتين هما المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو ما يجعل بينتها السياسية أكثر تعقيداً بحكم التباين في التوجهات السياسية والدينية بينهما. كما تتميز البحرين

بتنوع اجتماعي داخلي يضم مكونات دينية مختلفة، ما يعكس تعددية في النسيج المجتمعي ، فهذا التداخل بين موقع الدولة الإقليمي وبنيتها الاجتماعية يخلق حالة من التأثير المتبادل مع التطورات الإقليمية المحيطة، خاصة عند تصاعد التوتر أو التنافس بين القوى الإقليمية المجاورة. وغالباً ما تنعكس هذه التفاعلات الخارجية بشكل غير مباشر على الداخل البحريني، إذ تظهر في بعض المراحل تحديات أو توترات سياسية تتأثر بعوامل إقليمية أكثر من كونها ناتجة عن أسباب داخلية بحتة، مما يجعل المشهد السياسي أكثر حساسية وتعقيداً⁴.

أما فيما يخص النظام السياسي في البحرين فهو ملكي دستوري وراثي، انتقل من الشيخ "عيسى بن سلمان آل خليفة" إلى ابنائه ، وذلك حسب احكام مرسوم ملكي خاص له صفة دستورية ، لا يجوز تعديله إلا وفقاً لأحكام المادة (120) من الدستور البحريني ، فضلاً عن ذلك فإن نظام الحكم في مملكة البحرين هو ديمقراطي يتمتع فيه الشعب بالسيادة وهو مصدر السلطة في البلد⁵.

وأن الدين الإسلامي هو الرسمي للبلاد وأن اللغة العربية هي مصدر التشريع واللغة الرسمية للمواطنين⁶.

وفيما يخص تُشكّل السلطة التشريعية في البحرين التي تعد أحد المرتكزات الأساسية للنظام السياسي، ويأتي مجلس الشورى كأحد مكوناتها الرئيسية، إذ يتألف من (40) يتم تعيينهم بأمر ملكي ، ويخضع التعيين هنا لجملة من الشروط، من أبرزها أن يكون العضو بحرينياً متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية، ومدرجاً في جداول الناخبين، وألا يقل عمره عن (35) سنة، فضلاً عن تمتعه بالخبرة أو تقديمه خدمات بارزة للوطن ، وتبلغ مدة العضوية في مجلس الشورى (4) قابلة للتجديد، بما يعكس استمرارية الدور الاستشاري والتشريعي للمجلس ، وفي حال شغور أحد المقاعد قبل انتهاء مدته، يتم تعيين بديل لإكمال المدة المتبقية، حفاظاً على استقرار عمل المؤسسة ، كما يتيح النظام للعضو طلب الإعفاء من عضويته عبر تقديم التماس إلى رئيس المجلس ، الذي يرفعه بدوره إلى الملك، على أن يصبح الإعفاء نافذاً من تاريخ الموافقة عليه ، ويعكس هذا التشكيل نمطاً من المشاركة المقيدة في العملية التشريعية، حيث يجمع بين الطابع التعيين والخبرة الفنية، بما يهدف إلى دعم عملية صنع القرار ضمن الإطار المؤسسي للدولة⁷.

فضلاً عن ذلك يوجد أيضاً في السلطة التشريعية البحرينية مجلس النواب بوصفه القناة المباشرة التي تُعبّر من خلالها الإرادة الشعبية، إذ يتم اختيار أعضائه عبر الانتخابات العامة، بما يمنحه شرعية تمثيلية ترتبط بقاعدة المجتمع ، ويضطلع هذا المجلس بدور محوري في نقل مطالب المواطنين وقضاياهم إلى داخل المؤسسة التشريعية، فضلاً عن مساهمته في مناقشة مشروعات القوانين وإقرارها ضمن الأطر الدستورية المحددة ، كما يعكس وجود مجلس النواب توجهاً نحو ترسيخ المشاركة السياسية وتفعيل دور المجتمع في عملية صنع القرار، إذ يُتيح المجال لمختلف التيارات والاتجاهات للتعبير عن رؤاها ضمن إطار مؤسسي منظم. ويؤدي هذا الدور إلى تعزيز الصلة بين النظام السياسي والبيئة المجتمعية، عبر تمكين المواطنين من التأثير غير المباشر في السياسات العامة ، وفي السياق ذاته، يسهم هذا المجلس في إضفاء بعد تمثيلي على العملية التشريعية، عبر طرح ومناقشة القضايا ذات الصلة بالشأن العام، بما يعزز من حضور البعد الشعبي في صياغة القوانين، ويُكرّس مبدأ المشاركة كأحد الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي⁸.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية في البحرين : توجد في البحرين العديد من الأحزاب السياسية من أهمها ما يلي⁽⁹⁾:

1. **جمعية الوفاق الوطني الإسلامي** : تعد من ابرز الجمعيات السياسية الشيعية ، وقد انخرط مسؤولوها في بعض الأحيان مع الحكومة داخل وخارج الحوارات الوطنية الرسمية منذ بدء انتفاضة 2011 ، الأمين العام للجمعية رجل الدين الشيعي الشيخ علي سلمان قاسم والذي تم سحب جنسيته العام 2016 ، وفي العام نفسه صدر قرار المحكمة العليا البحرينية بناء على طلب الحكومة بحل جمعية الوفاق الوطني الاسلامي.
2. **حركة الحق (حركة الحرية والديمقراطية)** : وهي فصيل شيعي صغير حضر من العمل السياسي بسبب دعوته الصريحة بتغيير النظام الحاكم ، وقد قاطعت الحركة جميع انتخابات مجلس النواب.
3. **جمعية العمل الإسلامي البحريني** : هي جمعية شيعية تم حصرها أيضا ، وتعد خليفة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، وهو حزب مدعوم من ايران ، كانت ابرز مطالبه الإطاحة بحكومة البلاد وهذا ما بينته المحاكم البحرينية عندما وجهت اليهم الاتهام سبعينات وثمانينات القرن الماضي ، ومن الجدير بالإشارة ان الحكومة القت القبض على رئيس الجمعية وهو قابع الان في السجن .
4. **حركة وعد** : هي جماعة معارضة علمانية تضم في صفوفها سنة وشيعة ، وقد أقدمت الحكومة على اعتقال زعيمها السابق إبراهيم شريف عدة مرات ثم اطلق سراحه ، ام زعيمها الحالي هو سامي فؤاد سيدي ، في 31 ايار 2017 وافقت المحكمة المدنية العليا على طلب حكومي بحلها.
5. **حركة المنبر او المنصة** : هي جمعية سياسية تضم إسلاميين من الطائفة السنية ، وهي فرع من فروع جماعة الاخوان المسلمين ، فضلا عن جمعية الاصاله وهي جمعية سياسية سلفية متشددة وجمعية الشورى الإسلامية وجمعية الوسط العربي الإسلامية .
6. **جمعية الوحدة الوطنية**: التي تم تشكيلها كرد فعل على تصرف الحكومة تجاه المنتفضين اثناء ثورة 2011، ومن الملاحظ ان هذه الجمعيات تواجه قيودا صارمة على عملها من قبل الحكومة وهو ما يؤثر في قدرتها على التفاعل مع المواطنين ، فضلا عن مواجهتها تحديات كبيرة تتعلق بحرية التعبير والتجمع ، اذ تعتمد الحكومة في التعامل معها بقيود صارمة سواء قمع هذه الجمعيات او اعتقال المعارضين وهو ما يحد من قدرة هذه الأحزاب على العمل بشكل فعال، علاوة على ان الانتماءات الطائفية تلعب الدور الأهم في تشكيل هذه الأحزاب مما يؤدي الى انقسامات بينها وهو ما يعطل الحوار الوطني ، ولا ننسى ان هنالك احباط بدأ يتنامى بين أوساط المواطنين وبالتالي تراجع المشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية وهو ما يحد عمل هذه الجمعيات .

ومن خلال ما سبق يمكن القول لقد عرفت البحرين، في سياق تطورها السياسي، مساراً متداخلاً اتسم بتعدد التحديات وتباين مراحل الاستقرار وعدم الاستقرار، في ظل بيئة داخلية وإقليمية معقدة ، وقد تراكمت هذه المسيرة مع بروز مجموعة من الأزمات التي شكّلت ملامح الواقع السياسي وأثّرت في طبيعة تفاعلاته، دون أن تكون منفصلة عن السياقات الأوسع المحيطة بها. وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى هذه الأزمات بوصفها نتاجاً لتراكمات تاريخية وسياسية أسهمت في تشكيل بنية النظام السياسي وتحديد اتجاهاته، الأمر الذي يجعل فهمها مدخلاً أساسياً لتحليل الواقع السياسي في البحرين ، وأن ابرز هذه الازمات ما يلي :

برزت أزمة الاستبداد السياسي في البحرين بوصفها إحدى أهم مظاهر التوتر بين السلطة والمعارضة، لاسيما في ظل تعثر التجربة البرلمانية واستمرار القيود المفروضة على المشاركة السياسية، فعلى الرغم من تنامي الحراك المعارض منذ تسعينيات القرن العشرين ، عبر تنظيم العرائض والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح وعودة الحياة النيابية، فإن استجابة السلطة ظلت محدودة، مما أدى إلى تصاعد الاحتقان السياسي واندلاع اضطرابات كما في العام 1994 ، ومع تولي الملك "حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة" الحكم في العام 1999، طُرحت مبادرة إصلاحية لاقت قبولاً شعبياً واسعاً، لاسيما بعد استفتاء العام 2001، الذي مثل خطوة نحو إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع ، غير أن التحول المفصلي جاء مع إصدار دستور العام 2002، الذي أعاد صياغة توازن السلطات بشكل منح الملك صلاحيات واسعة ومركزة، شملت التحكم في التعيينات العليا، والتأثير في العملية التشريعية، فضلاً عن امتلاكه أدوات مباشرة للتدخل في عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة إنتاج حالة عدم الثقة بين السلطة والمعارضة، إذ رأت المعارضة أن الإصلاحات لم تؤدِّ إلى تقليص هيمنة السلطة التنفيذية، بل كرّست نمطاً من الحكم المركزي، الأمر الذي عمّق من الأزمة السياسية، وأبقى حالة التوتر قائمة ضمن بنية النظام السياسي البحريني¹⁰.

ولعل أبرز ملامح استبداد الملك حسب دستور العام 2002 هي ¹¹:

1. تركّز السلطة في يد الملك بوصفه رأس الدولة وصاحب الصلاحيات العليا جعل القرار السياسي محصوراً في مركز واحد، ما أضعف مبدأ الفصل بين السلطات.
2. امتلاك الملك سلطة تشكيل الحكومة وإعفاؤها قلّص من استقلالية السلطة التنفيذية وحولها إلى امتداد مباشر للإرادة الملكية.
3. السيطرة على مجلس الشورى عبر التعيين المباشر حدّت من التوازن داخل السلطة التشريعية وأضعفت فاعلية التمثيل الشعبي.
4. امتداد النفوذ الملكي إلى المجال القضائي من خلال رئاسة المجلس الأعلى للقضاء أثر على مبدأ استقلال القضاء.
5. الجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية في بنية القرار السياسي أدى إلى تراجع دور المؤسسات المنتخبة في صناعة القرار.
6. احتكار القرارات السيادية والعسكرية والأمنية عزّز مركزية الحكم وأضعف آليات الرقابة والمساءلة.
7. هذا التركّز في الصلاحيات خلق حالة من عدم التوازن السياسي، ساهمت في تصاعد الشعور بالاستبعاد لدى القوى المعارضة ، نتيجة ذلك، تطورت الأزمة السياسية إلى حالة من فقدان الثقة بين الدولة والمجتمع، واعتُبر النظام السياسي أقرب إلى الطابع المركزي المهيمن.
8. يمتلك الملك صلاحيات تنظيم العملية التشريعية في مجلس النواب، إذ يتولى إصدار أوامر إجراء الانتخابات وفق ما يحدده القانون، إضافة إلى دعوة المجلس الوطني للانعقاد وافتتاح أوار جلساته وإنهائها بموجب مرسوم دستوري. كما يختص بسلطة حل مجلس النواب، شريطة بيان الأسباب الرسمية لذلك، وبعد التشاور مع رؤساء مجلسي الشورى

- والنواب ورئيس المحكمة الدستورية، مع عدم جواز تكرار الحل للأسباب ذاتها مرة أخرى، بما يعكس مركزية دوره في ضبط الدورة البرلمانية وتنظيمها ضمن الإطار الدستوري¹².
9. يؤدي تركّز الصلاحيات بيد الملك وتداخلها مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى إضعاف التوازن المؤسسي، مما يعمّق الأزمة السياسية ويعزز الطابع المركزي المهيمن في إدارة الحكم¹³.
10. للأمير رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، ما يضع السلطة القضائية ضمن إطار إشرافه¹⁴.
11. الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، بما يكرّس سيطرته على المجال الأمني والعسكري¹⁵.
12. للأمير حق إصدار القوانين والمصادقة عليها أو ردها، ما يمنحه تأثيراً مباشراً على العملية التشريعية¹⁶.

يبدو مما سبق أن دستور 2002 أدى لتعزيز مركزية السلطة بيد الملك عبر منحه صلاحيات واسعة في التشريع والتنفيذ والتأثير في القضاء، ما أضعف مبدأ الفصل بين السلطات وقّص من فاعلية المؤسسات المنتخبة، وقد ساهم هذا الترتيب الدستوري، المرتبط بطبيعة بناء الدولة الحديثة، في إنتاج حالة من عدم التوازن السياسي، وانعكست هذه البنية على المشهد العام عبر توليد أزمات سياسية متكررة، وتدايات اقتصادية واجتماعية، أبرزها تراجع مستوى الثقة والاستقرار، واتساع فجوة المشاركة، كما أدت هذه الاختلالات إلى تفويض جزئي للشرعية السياسية، نتيجة شعور قطاعات من المجتمع بضعف التمثيل وغياب التوازن المؤسسي في إدارة الدولة.

ثانياً/ الاحتجاجات والمطالبات السياسية بالإصلاح :

تُعد الحركات الاحتجاجية في البحرين ظاهرة ممتدة تاريخياً تعود إلى عشرينيات القرن الماضي، وقد انطلقت في بدايتها بشكل أساسي من بعض مكونات السكان التي شعرت بالتهميش، وقد تمثلت إحدى أبرز صورها المبكرة في تقديم عريضة إلى الوكيل السياسي البريطاني "كليف دالي"، طالبت بتحقيق المساواة، ومكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة، وإنهاء السياسات التمييزية والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وقد أسفرت هذه الضغوط عن تدخل بريطاني في البنية السياسية للحكم، تم بموجبه إزاحة الأمير "عيسى بن علي" في العام 1932 وتولي ابنه "حمد بن عيسى" الحكم، الأمر الذي فتح المجال أمام إدخال إصلاحات إدارية وسياسية وُصفت بأنها أكثر استجابة لبعض المكونات في المجتمع، غير أن هذه التحولات أثارت بالمقابل حالة من التوتر داخل بعض القوى القبلية، لاسيما من داخل العائلة الحاكمة وبعض التحالفات القبلية، ما أدى إلى تصاعد الاحتكاكات الداخلية وتداخل الصراع الاجتماعي مع التدخلات الخارجية، لتصبح الاستعانة بالقوى الإقليمية وتنامي الانقسامات القبلية من السمات البارزة للمشهد السياسي، وفي مرحلة لاحقة، وتحديداً في عام 1981، شهدت البحرين محاولة تحرك معارض تمثلت في ما عُرف بمحاولة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، والتي سعت إلى تغيير النظام السياسي، في سياق تأثر بالتحولات الإقليمية بعد الثورة الإيرانية، وقد رُبطت هذه المحاولة بتخطيط لحرّك جماهيري واسع أكثر من كونه انقلاباً عسكرياً تقليدياً، لاسيما في ظل محدودية تمثيل بعض الفئات داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية، مما يعكس استمرار حالة التوتر السياسي وتعدد أنماط الاحتجاج في البحرين عبر مراحل تاريخية مختلفة¹⁷.

على الرغم من استمرار بعض الإصلاحات السياسية، إلا أن الأوضاع في البحرين بقيت متوترة، ما أدى إلى اندلاع احتجاجات واسعة في شباط من العام 2011 في منطقة "دوار اللؤلؤ" بالعاصمة المنامة، بمشاركة أطياف

اجتماعية ومهنية وسياسية متعددة ، وقد جاءت هذه الاحتجاجات متأثرة أيضاً بموجة ما يعرف بـ "الربيع العربي" ، وتنوعت مطالبها بين توسيع المشاركة السياسية، وتحسين الأوضاع المعيشية، وتقليص صلاحيات السلطة، وصولاً إلى مطالب أكثر جذرية ،ومع تعثر مسارات الحوار بين الحكومة والمعارضة، تصاعدت حدة التوترات واتسعت رقعة الاحتجاجات ، وقد واجهت السلطة هذه التطورات بتصعيد أمني واعتبارها تهديداً للاستقرار الوطني، مع التركيز على البعد الإقليمي في تفسيرها للأحداث ، وفي هذا السياق، تم طلب دعم إقليمي، لتدخل قوات خليجية ضمن إطار مجلس التعاون، بالتزامن مع إعلان إجراءات استثنائية شملت حالة الطوارئ وتشديد القبضة الأمنية، ما أدى إلى تفاقم الأزمة، وتزايد القيود على الحريات، واعتقال عدد من رموز المعارضة، وهو ما عمق من حدة الأزمة السياسية المرتبطة بالاحتجاجات والمطالب الإصلاحية¹⁸.

واستمرت الأزمة السياسية في البحرين عبر موجات احتجاج متقطعة خلال السنوات الأخيرة، إذ شهد في العام 2017 اضطرابات أمنية رافقتها هجمات محدودة، قابلتها الحكومة بتعزيز الإجراءات الأمنية وبالاعتماد على دعم خارجي في المجالين العسكري والأمني ، وفي العام 2019 تجدد التوتر إثر احتجاجات مرتبطة بتنفيذ أحكام إعدام بحق متهمين سياسيين، ما أدى إلى تصاعد المواجهات بين المحتجين والقوات الأمنية ، كما عادت التحركات الاحتجاجية في العام 2020-2022 على خلفية مطالب حقوقية وسياسية، أبرزها قضايا المعتقلين والموقف من التطبيع مع إسرائيل ، وتعكس هذه التطورات استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي وتكرار الاحتجاجات في ظل غياب حلول سياسية جذرية للأزمة¹⁹.

يمكن القول الأزمة السياسية في البحرين تعكس حالة مستمرة من التوتر بين الدولة والمجتمع، نتيجة تداخل العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية ، وقد أسهم غياب تسوية سياسية شاملة في استمرار موجات الاحتجاج وتعدد مطالب الإصلاح، ما أدى إلى عدم استقرار نسبي وتراجع الثقة بالمؤسسات، وبقاء الأزمة مفتوحة دون حلول جذرية.

ثالثاً/ قمع المعارضة :

تُعد مسألة تقييد نشاط المعارضة من أبرز القضايا في المشهد السياسي البحريني، إذ ترتبط بمجموعة من السياسات والإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى الحد من النشاط السياسي للتيارات المعارضة وتقليص هامش حرية التعبير ، وعلى الرغم من وجود تنوع في الفاعلين السياسيين داخل البلاد، فإن قدرتهم على ممارسة العمل السياسي الفعّال تبقى محدودة ، وفي هذا السياق، شهد العام 2016 قراراً بحظر جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وهي من أبرز قوى المعارضة ذات الحضور الشعبي، مع اتخاذ إجراءات شملت تصفية أصولها وملاحقة عدد من قياداتها قانونياً ، كما تم في العام 2017 حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، ذات التوجه المدني، ومصادرة أصولها بدعوى ارتباطها بأنشطة مخالفة للقانون²⁰

اتخذت الحكومة في البحرين سلسلة من الإجراءات التي أثرت بشكل مباشر على نشاط المعارضة السياسية، إذ شملت هذه الإجراءات تقييد حركة عدد من الشخصيات السياسية ومنعهم من السفر للمشاركة في فعاليات دولية، ومنها جلسات مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهو ما انعكس على حقهم في التنقل والمشاركة الخارجية ، كما تم في حالات أخرى

فرض إجراءات أكثر حدة مثل النفي وسحب الجنسية من بعض المعارضين ، وفي سياق متصل، وُجّهت خلال العام 2017 اتهامات لعدد من القيادات السياسية المرتبطة بجمعيات معارضة، تضمنت قضايا ذات طابع سياسي وأمني، ما أدى إلى توقيف ومحاكمة بعضهم، إلى جانب اعتقال شخصيات سياسية بارزة على خلفية تصريحات انتقدت الأوضاع الداخلية وسياسات إقليمية، وانتهت بعض هذه القضايا بأحكام بالسجن ، كما أشارت تقارير دولية، منها تقارير صادرة عن الأمم المتحدة، إلى وجود ملاحظات تتعلق بآليات العملية الانتخابية، بما في ذلك طبيعة تشكيل البرلمان والبيئة الانتخابية، إضافة إلى قيود على مشاركة بعض القوى السياسية ، وضمن هذا السياق، اتجهت السياسات الرسمية إلى تقليص دور المعارضة في الحياة السياسية، الأمر الذي أسهم في تقليص التعددية السياسية الفعلية، وفرض قيود واسعة على المجال العام والعمل السياسي في البلاد²¹.

في إطار القيود المفروضة على النشاط السياسي، شملت الإجراءات كذلك ملاحقة بعض الأفراد على خلفية مواقف أو تعبيرات رقمية، حيث تم توقيف أحد النواب السابقين على خلفية منشورات دعا فيها إلى مقاطعة انتخابات 2018 بدعوى عدم توافر شروط النزاهة. كما تشير تقارير دولية، من بينها بيانات صادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2020)، إلى وجود أعداد كبيرة من المحتجزين على خلفيات سياسية، مع تسجيل ملاحظات تتعلق باستمرار حالات الاحتجاز التعسفي وادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان، إضافة إلى محدودية المساءلة القانونية في بعض الحالات المرتبطة بالأجهزة الأمنية ، وفي السياق ذاته، أُشير إلى تقلص مساحة المجتمع المدني نتيجة حل أو تقييد عدد من الجمعيات ذات الطابع السياسي، ما ساهم في تقليص قنوات المشاركة العامة وارتفاع مستويات التوتر بين الدولة وبعض مكونات المجتمع. كما تناولت تقارير حقوقية قضايا تتعلق بظروف الاحتجاز، بما في ذلك ادعاءات مرتبطة بالقاصرين وبعض النساء على خلفيات ذات طابع سلمي أو ارتباطات عائلية بنشاط سياسي. وبشكل عام، تعكس هذه التطورات اتساع الفجوة بين السلطات وبعض الفاعلين الاجتماعيين، وما ترتب عليها من تصاعد التحديات السياسية والحقوقية داخل البلاد²².

من جهة أخرى، يتسم الإطار القانوني في البحرين بفرض قيود واسعة على تنظيم العمل السياسي الجماعي، إذ لا يُجيز القانون تأسيس أحزاب سياسية بشكل رسمي، رغم أن بعض الكيانات السياسية تمارس نشاطها بصورة غير مباشرة وتُعامل عملياً كقوى سياسية قائمة، بما في ذلك مشاركتها المحدودة في بعض الأنشطة البرلمانية أو الحملات العلنية ، بالمقابل، تُفرض عليها ضوابط تنظيمية تحد من نطاق حركتها، مثل تقييد أماكن عقد الاجتماعات ومنع استخدامها في دور العبادة أو المؤسسات التعليمية²³.

بالمقابل تشير تقارير حقوقية، ومنها منظمة العفو الدولية، إلى استمرار قمع المعارضة في فترات ما قبل الانتخابات، ما ينعكس على محدودية المجال السياسي ، كما أن قاعدة المشاركة الانتخابية تبقى جزئياً مقيدة من حيث التمثيل الديموغرافي، في ظل وجود نسبة كبيرة من غير المواطنين، مع تسجيل ارتفاع تدريجي في أعداد الناخبين بين العام 2018 و2022 ، وفي المقابل، شهد نيسان من العام 2024 خطوة حكومية تمثلت بالإفراج عن عدد من المحتجزين، في إطار يُفهم كإجراء تهدئة، شمل أفراداً صدرت بحقهم أحكام مرتبطة بأحداث داخلية ، وتعكس هذه المعطيات نمطاً يجمع بين استمرار القيود السياسية من جهة، وبعض الإجراءات التخفيفية من جهة أخرى لإدارة التوترات الداخلية²⁴.

رابعاً/ ضعف المشاركة السياسية :

شهدت العملية الانتخابية في البحرين سلسلة من الإجراءات التي انعكست على مستوى المشاركة السياسية وأثارت جدلاً حول طبيعة البيئة الانتخابية ، ففي انتخابات 2014، تم تقليص عدد الدوائر الانتخابية، وهو ما أسهم في إعادة توزيع الوزن الانتخابي بصورة أثرت على فرص بعض القوى السياسية في التمثيل ، وفي المرحلة التي سبقت انتخابات العام 2018، جرى استبعاد عدد من المرشحين على خلفية ارتباطاتهم السابقة بجمعيات سياسية معارضة، إلى جانب شطب آلاف الأسماء من سجلات الناخبين بدعوى عدم مشاركتهم في دورات سابقة، ما انعكس على اتساع قاعدة المشاركة ، كما أثرت ملاحظات تتعلق بهيكلية إدارة العملية الانتخابية، من حيث محدودية استقلالية الجهة المشرفة، إضافة إلى تنظيم مراكز اقتراع لا ترتبط بشكل مباشر بالدوائر الانتخابية، وهو ما اعتُبر عاملاً مؤثراً في شفافية العملية ، وفي السياق نفسه، أشارت تقارير إلى وجود ممارسات خلال انتخابات العام 2018 مثل التأثير على اختيارات الناخبين وشراء الأصوات، فضلاً عن ضغوط غير مباشرة على بعض الفئات الوظيفية ، وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة في انخفاض نسبي لمستوى الثقة بالمشاركة السياسية، رغم تسجيل نسبة تصويت بلغت 67% في تلك الانتخابات، ما يعكس وجود مشاركة شكلية مقابل تحديات بنيوية في طبيعة العملية الانتخابية نفسها²⁵.

بالمقابل يُشير الحراك الاجتماعي في البحرين ودول الخليج، ولا سيما الانتقال من الأرياف إلى المدن، إلى تحولات في البنية الاجتماعية انعكست على أنماط الانتماء والولاء، إذ يرى بعض التحليل أن هذا التحول قد أسهم في إعادة إنتاج ولاءات تقليدية ترتبط بالانتماءات الأولية كالقبيلة أو الجماعة الاجتماعية، بدلاً من ترسيخ الانتماء السياسي الأوسع ، وفي المقابل، تُطرح قراءة أخرى تؤكد أن سياسات الدولة الاقتصادية، عبر التوظيف والدعم والتسهيلات، ساهمت في تعزيز الارتباط بالمؤسسات الرسمية وتقوية الاستقرار الاجتماعي نسبياً ، وعلى المستوى الاجتماعي-السياسي، أفرز هذا التحول ظهور شرائح مهنية وتعليمية جديدة داخل المجتمع، مثل الكوادر الطبية والهندسية والإعلامية والتعليمية، والتي باتت تمتلك وعياً متزايداً بطبيعة المشاركة السياسية، ما ولّد لديها مطالب إصلاحية تتعلق بتوسيع هامش المشاركة في صنع القرار، كما ساهم توسع التعليم وعودة الكفاءات المتعلمة من الخارج في تعزيز توجهات تدعو إلى تحديث البنية السياسية، الأمر الذي أوجد حالة من التباين بين اتجاهات محافظة وأخرى إصلاحية ، وفي هذا السياق، يمكن فهم الحراك الاجتماعي كعامل ساهم في إعادة تشكيل الوعي السياسي، إذ أدى إلى بروز فئات اجتماعية أكثر تطلعاً للمشاركة، وهو ما يرتبط بشكل غير مباشر بإشكالية ضعف المشاركة السياسية، عبر تزايد التوتر بين متطلبات التحديث من جهة، وبُنى النظام السياسي القائمة من جهة أخرى.²⁶

نستخلص بأن الأزمات السياسية في البحرين كانت ومستمرة بالتداخل بين مجموعة من العوامل البنيوية التي أثرت في طبيعة المشاركة السياسية وحدودها ، فقد أسهمت القيود المفروضة على العمل الحزبي والتنظيم السياسي، فضلاً عن إعادة هندسة البيئة الانتخابية وإجراءات الاستبعاد، في تقليص فعالية التمثيل السياسي ، كما انعكس الحراك الاجتماعي والتغير الاقتصادي على بنية المجتمع، مولداً شرائح أكثر تطلعاً للمشاركة مقابل استمرار هيمنة النمط التقليدي في إدارة

السلطة ، وفي ظل هذا التفاعل بين التحولات الاجتماعية والقيود السياسية، برزت فجوة بين تطلعات فئات اجتماعية متنامية ومتطلبات النظام القائم، ما أسهم في استمرار حالة من عدم التوازن السياسي وضعف المشاركة الفعلية في المجال العام.

المطلب الثاني

الازمات الاقتصادية

تواجه البحرين مجموعة من الازمات الاقتصادية التي ترتبط بطبيعة هيكلها الاقتصادي والتحوليات الإقليمية والدولية المحيطة بها، إذ تتداخل عوامل داخلية وخارجية في تشكيل هذه الأزمات ، وتبرز قضايا مثل سوق العمل، وإدارة الموارد المالية، وكفاءة الإنفاق العام ضمن أبرز العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي ، كما تعكس هذه الإشكالات جملة من الضغوط التي تؤثر على أداء الاقتصاد الوطني وتنعكس بشكل غير مباشر على مختلف القطاعات التنموية، الأمر الذي يجعل دراسة هذه التحديات مدخلاً مهماً لفهم واقع الاقتصاد البحريني وازمات البلاد من الناحية الاقتصادية وهو ما سنبيّنه فيما يلي :

أولاً/ الفساد المالي :

يمثل الفساد المالي أحد أبرز الازمات الاقتصادية البارزة في البحرين، إذ يرتبط بسوء استخدام المواقع الإدارية والموارد العامة لتحقيق منافع خاصة، بما يتجلى في صور متعددة مثل الرشوة والمحسوبية وضعف كفاءة إدارة المال العام ، وتشير بعض التقارير إلى وجود حالات موثقة تتعلق بممارسات غير سليمة في هذا السياق، من بينها ما أُثير في عام 2014 بشأن اتهامات وُجّهت من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصة لشركة "الكوانك" وفروع "الكو وورلد للألمنيوم" بدفع رشاوى لمسؤولين حكوميين بحرينيين بهدف تسهيل أعمالها داخل البلاد ، ويعكس هذا النوع من القضايا إشكالية في العلاقة بين النشاط الاقتصادي والحوكمة، حيث يؤدي تداخل المصالح إلى التأثير على كفاءة الأداء الاقتصادي وشفافية البيئة الاستثمارية، بما ينعكس على الثقة العامة في إدارة الموارد²⁷.

ويتخذ الفساد المالي في البحرين، بحسب ما تثيره بعض التقارير والجدل السياسي، أبعاداً ترتبط بتداخل النفوذ السياسي مع النشاط الاقتصادي، إذ تُطرح اتهامات تتعلق بسوء استغلال السلطة في مجالات الاستثمار والعقارات وتوزيع الموارد ، ومن بين الأمثلة التي نذكر ما يرتبط بعمليات استحواذ أو تسهيلات في قطاع العقارات والمشاريع الاستثمارية، بما في ذلك صفقات يُشار إليها على أنها تمت في ظروف غير تنافسية، الأمر الذي أثار انتقادات سياسية وشعبية داخلية ، وفي الإطار ذاته، تُطرح ملاحظات حول تفاوت مستويات الرقابة المالية بين مؤسسات الدولة، إذ تخضع بعض الصناديق والشركات الحكومية لقيود رقابية محدودة أو استثناءات من الرقابة البرلمانية المباشرة، ما يثير تساؤلات حول شفافية إدارة المال العام ، كما يُشار إلى أن بعض الممارسات المرتبطة بتوزيع الأراضي أو الامتيازات الاقتصادية قد استُخدمت في سياقات سياسية واجتماعية حساسة ، وبشكل عام، يعكس هذا الملف، وفق هذه القراءات، إشكالية في الحوكمة المالية تتعلق بمدى الشفافية وتكافؤ الفرص في إدارة الموارد العامة²⁸.

يمكن القول أن الفساد المالي في البحرين يعد عاملاً بنويماً مؤثراً في مسار الاقتصاد، إذ لا يقتصر أثره على الانحراف في إدارة الموارد فحسب ، وإنما يمتد إلى إضعاف فعالية المؤسسات الرقابية وتقليل كفاءة تخصيص الإنفاق العام ، وينعكس ذلك في تراجع مستوى الثقة بالبيئة الاقتصادية، وتزايد التحديات المرتبطة بجاذبية الاستثمار واستدامة النمو ، كما يؤدي في الوقت نفسه إلى استمرار هذه الممارسات إلى ترسيخ اختلالات داخلية في منظومة الحوكمة الاقتصادية، ما يحد من قدرة الدولة على تحقيق توازن بين متطلبات التنمية ومعايير الشفافية، ويجعل الفساد أحد أبرز العوامل المعيقة للاستقرار الاقتصادي طويل الأمد.

ثانياً البطالة :

اعتمدت البحرين من العام 2006 نظاماً للتأمين ضد البطالة يهدف لتوفير حماية اجتماعية للعاملين في القطاعين العام والخاص، سواء من المواطنين أو المقيمين، إضافة إلى دعم الباحثين عن عمل لأول مرة من فئة الشباب ، ويقوم البرنامج على نوعين من التعويضات؛ الأول يتعلق بدعم الأفراد الذين يفقدون وظائفهم، والثاني مخصص للباحثين عن العمل من البحرينيين لأول مرة ، وتُصرف هذه الإعانات بشكل شهري ضمن حدود مالية محددة ولمدة لا تتجاوز تسعة أشهر، شريطة استيفاء متطلبات قانونية وتنظيمية، من بينها التسجيل في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدم ترك العمل بشكل طوعي أو لأسباب تأديبية، مع ضرورة الإقامة القانونية لغير المواطنين²⁹.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي للبحرين في عام 2019 نحو 38.8 مليار دولار أمريكي، إلا أن نصيب الفرد من هذا الناتج شهد تراجعاً نسبياً ليبلغ ما يقارب 46892 دولاراً بنسبة انخفاض تُقدّر بـ2.6%، بالمقابل، أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل البطالة الرسمي وصل إلى نحو 8% في عام 2020، ما يعكس وجود ضغوط في سوق العمل ، ومع ذلك، تُطرح تحفظات من قبل بعض النقابات العمالية التي ترى أن معدلات البطالة الفعلية قد تكون أعلى من ذلك، مما يشير إلى وجود فجوة بين الإحصاءات الرسمية والتقديرات الميدانية³⁰.

وتشير البيانات إلى أن البطالة بين النساء في البحرين تمثل جانباً مهماً من إشكالية سوق العمل واحدى الازمات الاقتصادية للبلاد ، إذ تُعد أحد العوائق أمام تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة، في ظل محدودية فرص الدعم والتوظيف، لاسيما في القطاع الخاص ، ووفق تقديرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام 2019، فإن معدل البطالة العام قرابة 4.3%، وشكلت النساء النسبة الأكبر من العاطلين ، بالمقابل، أوردت بعض تقديرات النقابات العمالية نسباً أعلى بكثير للبطالة النسائية، ما يعكس تبايناً في قراءة حجم الظاهرة ، ومع ذلك، أظهرت الإحصاءات الرسمية في السنوات اللاحقة تراجعاً في المعدلات الإجمالية للبطالة لتصل إلى 1.33% في العام 2022 و1.16% في العام 2023، بما يشير إلى انخفاض نسبي في مؤشرات البطالة العامة رغم استمرار التحديات النوعية المرتبطة بالنساء³¹.

خلاصة أزمة البطالة في البحرين ناجمة عن تباين هيكل في سوق العمل بين العرض والطلب، مع محدودية اندماج بعض الفئات في القطاع الخاص، لاسيما النساء، فضلاً عن وجود فجوة بين الإحصاءات الرسمية والتقديرات الميدانية. كما

تعكس التغيرات في نسب البطالة خلال السنوات الأخيرة تحسناً رقمياً لا يلغي استمرار الإشكالات البنوية المرتبطة بفرص التوظيف والتوزيع القطاعي للعمل، ما يجعل البطالة مؤشراً على تحديات أعمق في هيكل الاقتصاد وسوق العمل.

ثالثة /العمالة الوافدة :

شهدت دول الخليج منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين تدفقاً واسعاً للعمالة الوافدة، نتيجة الطفرة النفطية والحاجة لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى بتمويل من عوائد الصادرات النفطية، بما أسهم في تعزيز البنية التحتية وتسريع خطط التنمية ، غير أن هذا الاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية رافقته تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية، إذ يرى بعض التحليل أن ذلك أسهم في زيادة الضغوط على سوق العمل المحلي وظهور تحديات مرتبطة بالبطالة، فضلاً عن تأثيرات اجتماعية وثقافية ناتجة عن التغير في التركيبة السكانية، فضلاً عن انعكاسات أمنية ارتبطت بإدارة هذا التوازن الديموغرافي داخل المجتمع³².

وأدى استقطاب العمالة الوافدة لتوسع المشاريع الاقتصادية والتنموية المعتمدة على العوائد النفطية، ما أتاح توفير قوة عمل كبيرة دعمت قطاعات البناء والخدمات والمؤسسات العامة والخاصة ، وقد أسهم غياب القيود التنظيمية الصارمة في مراحل مبكرة في تعزيز هذا التوسع، الأمر الذي أدى إلى استقرار أعداد كبيرة من العمال لفترات طويلة، وتزايد الاعتماد عليهم في تشغيل الاقتصاد ، ومع مرور الوقت، تحول هذا الاعتماد إلى عنصر بنيوي في سوق العمل، إذ أصبحت القوى الوافدة تمثل نسبة مرتفعة من إجمالي السكان في عدد من دول الخليج ومنها البحرين ، وفقاً لإحصاءات دولية ، فهذا الوضع أفرز أزمة اقتصادية تتمثل في صعوبة تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية من جهة، واستيعاب القوى الوطنية من جهة أخرى، فضلاً عن تدفقات مالية خارجية عبر تحويلات العاملين ، كما أدى إلى ترسيخ نموذج اقتصادي يعتمد على العمالة الخارجية بشكل يصعب تقليصه سريعاً دون التأثير على استمرارية النشاط الاقتصادي.³³

نستنتج بأن العمالة الوافدة في البحرين تمثل عنصراً مهماً في بنية الاقتصاد، لكنها في الوقت نفسه أفرزت اختلالاً في توازن سوق العمل نتيجة الاعتماد الواسع عليها مقابل محدودية استيعاب القوى الوطنية، وقد أدى هذا النمط إلى تشوهات في التركيبة الديموغرافية ، وتحديات في إدارة الموارد البشرية، فضلاً عن تدفقات مالية خارجية، ما جعلها أحد العوامل البنوية المؤثرة في طبيعة الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث

الازمات الاجتماعية

بلغ عدد سكان مملكة البحرين قرابة 1.57 مليون نسمة في العام 2023، إذ يشكل المواطنون البحرينيون ما نسبته 46.1% من إجمالي السكان، في حين تبلغ نسبة غير البحرينيين 53.9%، ما يعكس طابعاً ديموغرافياً يغلب عليه الطابع غير الوطني ، وتشير البيانات إلى اختلال واضح في التركيبة النوعية، إذ يقدر عدد الذكور بنحو 164 ذكراً مقابل كل 100 أنثى وفق تقديرات الأمم المتحدة للعام 2023 ، كما تُظهر المؤشرات الديموغرافية استمرار نمو فئة المقيمين الأجانب بوتيرة

أعلى من نمو المواطنين، ما أدى إلى توسع ملحوظ في حجم هذه الفئة خلال السنوات الأخيرة مقارنة بمعدل النمو السكاني البحريني المحدود نسبياً ، وقد انعكس ذلك في تراجع نسبة المواطنين من إجمالي السكان على المدى الزمني، ما بين عام 2007 وعام 2023 ، ويؤثر هذا التحول الديموغرافي المتسارع نقاشاً مستمراً حول انعكاساته الاجتماعية على البنية المجتمعية ومستقبل التوازن السكاني في الدولة³⁴.

اما فيما يخص التركيبة الدينية للبلاد فهي تظهر وفق الجدول الآتي :

جدول (1) التركيبة الدينية للبحرين

ت	التسمية	النسبة المئوية
1	الإسلام	70,3
2	المسيحية	14,5
3	الهندوسية	9,8
4	بوذي	2,5
5	ملحد	1,9
6	يهودي	0,6
7	اديان أخرى	0,3

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- Oishimaya Sen Nag , Religious Beliefs In Bahrain , 1 November 2018 , link : <https://www.worldatlas.com/articles/religious-beliefs-in-bahrain.html>(2026/4/18)

يُظهر الجدول أعلاه بأن هناك تنوع ديني واضح داخل المجتمع البحريني ، إذ يشكل أتباع الإسلام النسبة الأكبر بنسبة 70.3%، في حين تتوزع النسب المتبقية على أديان أخرى، منها المسيحية 14.5%، والهندوسية 9.8%، والبوذية 2.5%، فضلاً عن نسب أقل لكل من غير المتدينين 1.9%، واليهود 0.6%، وأديان أخرى 0.3% ، ويعكس هذا التعدد الديني بنية اجتماعية مركبة تتسم بتنوع القيم والأنماط الثقافية داخل المجتمع الواحد، ما يفرض أزمات وتحديات على مستوى الاندماج الاجتماعي وإدارة التعدد ، فوجود أكثر من منظومة دينية وثقافية ضمن فضاء اجتماعي واحد قد يؤدي إلى تباين في أنماط التفاعل الاجتماعي، ويزيد من تعقيد بناء الهوية الاجتماعية الجامعة ، ومن ثم، فإن هذا التنوع، رغم كونه سمة ديموغرافية، يُعد أحد العوامل التي تسهم في تشكيل طبيعة الإشكاليات الاجتماعية المرتبطة بالتماسك الاجتماعي وإدارة التنوع داخل البلاد.

ويُظهر الواقع الاجتماعي في البحرين استمرار تأثير بعض الملامح الثقافية التقليدية على أدوار المرأة داخل المجتمع، الأمر الذي انعكس تاريخياً في تفاوت نسبي في توزيع الأدوار الاجتماعية بين الجنسين، وحدّ من المشاركة الكاملة للمرأة في بعض مجالات الحياة العامة، رغم التحسن الملحوظ في حضورها داخل المؤسسات الرسمية والأهلية خلال السنوات

الأخيرة ، وفي مقابل ذلك، برزت جهود مؤسسية ومجتمعية متعددة لإعادة تعزيز مكانة المرأة ودورها التنموي إلى جانب الرجل، من خلال تنظيم الفعاليات والبرامج التوعوية والمؤتمرات، فضلاً عن توظيف الإعلام في دعم هذا التوجه ، كما شملت السياسات الوطنية مبادرات تهدف إلى معالجة التحديات الاجتماعية المرتبطة بالأسرة، مثل تعزيز الاستقرار الأسري، والحد من العنف، والتعامل مع آثار الطلاق، إلى جانب إدماج مفاهيم داعمة لدور المرأة في المناهج التعليمية. كذلك ركزت هذه الجهود على التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من بطالة النساء ودعم مشاركتهن في ريادة الأعمال³⁵.

ومن هنا يمكن القول أن البحرين تواجه مجموعة من الأزمات الاجتماعية المرتبطة ببنية المجتمع وتحولاته الديموغرافية والثقافية، والتي انعكست على طبيعة التماسك الاجتماعي ومستوى المشاركة المجتمعية ، ولعل أبرز هذه الأزمات ما يلي :

أولاً. سحب او الغاء الجنسية :

يعد ملف سحب الجنسية في البحرين من الإشكالات ذات البعد الاجتماعي-السياسي، إذ يستند إلى إطار قانوني يجيز سحب الجنسية حسب المادة 10 من الدستور البحريني للعام 2002 ، وفي حالات يُنظر إليها على أنها مرتبطة بالإضرار بالأمن الوطني ، وقد توسع تطبيق هذا الإجراء ليشمل، بحسب ما يُطرح في بعض التقارير، فئات متنوعة من الأفراد، ما أدى إلى تحويله من أداة قانونية استثنائية إلى ممارسة ذات انعكاسات اجتماعية أوسع ، وتُظهر البيانات تزايداً ملحوظاً في حالات سحب الجنسية خلال فترة زمنية قصيرة، إذ ارتفعت من 90 حالة في العام 2016 إلى 651 حالة في العام 2017، ثم إلى 720 حالة في العام 2018 ، ويعكس هذا التصاعد تحولاً في نطاق استخدام هذا الإجراء، وما يترتب عليه من آثار اجتماعية تتعلق بإعادة تشكيل وضع الأفراد القانوني وانعكاساته على الاندماج والاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع³⁶.

وفي هذا السياق، أفادت تقارير حقوقية بأن السلطات في البحرين قامت في فبراير 2019 بتوقيف 167 شخصاً على خلفية مشاركتهم في تجمع سلمي. ولاحقاً، وفي 16 أبريل من العام نفسه، أصدرت محكمة عليا أحكاماً شملت إسقاط الجنسية عن 138 منهم، فضلاً عن فرض عقوبات بالسجن تراوحت بين ثلاث سنوات والسجن المؤبد ، وقد أثار هذا التطور ردود فعل دولية، إذ أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك عن قلقها إزاء هذه الأحكام، داعية إلى مواصلة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان³⁷.

يعكس ملف سحب الجنسية وما يرتبط به من إجراءات قضائية في البحرين بُعداً اجتماعياً حساساً ضمن سياق إدارة التوترات الداخلية، إذ تحوّل هذا الإجراء من أداة قانونية محدودة الاستخدام إلى ممارسة ذات آثار ممتدة على الاستقرار الاجتماعي ، وقد أدى اتساع نطاق تطبيقه وتزامنه مع عقوبات سجن جماعية إلى إعادة تشكيل أوضاع فئات من المجتمع من حيث الانتماء القانوني والاندماج الاجتماعي ، كما أثار ذلك ردود فعل دولية دعت إلى مراجعة الأطر التشريعية ، وفي المحصلة، يشير هذا المسار إلى وجود أزمة اجتماعية مرتبطة بتداخل الاعتبارات الأمنية مع الحقوق المدنية، وما ينتج عنه من تأثير على التماسك الاجتماعي داخل الدولة.

ثانياً/قمع حرية التعبير :

تظهر هذه الحالة أن حرية التعبير في البحرين تعرضت لتقييدات واسعة عبر توظيف الأطر القانونية في ملاحقة عدد من الناشطين والمدونين وبعض الشخصيات السياسية، حتى في حالات ارتبطت بطرح مطالب إصلاحية سلمية ، وقد شملت هذه الإجراءات صدور أحكام قضائية بحق عدد من النواب السابقين وشخصيات عامة على خلفية انتقادات سياسية، ما انعكس على تقليص هامش التعبير العام ، كما امتدت هذه السياسات إلى حرية التجمع، إذ تم التعامل مع بعض الفعاليات الاحتجاجية بوصفها مخالفات قانونية، بما في ذلك أحداث اعتصام الدراز في العام 2016 وما تبعه من تطورات أمنية وتصعيد في العام 2017، شملت استخدام القوة في تفريق التجمعات ووقوع ضحايا خلال المواجهات، فضلاً عن حملات أمنية واسعة في المنطقة ، ويعكس ذلك نمطاً من القيود المتزايدة على الحريات العامة، بما يحد من مساحة التعبير والمشاركة الاجتماعية والسياسية³⁸.

وتشير المعطيات إلى وجود قيود واسعة على حرية الصحافة والبحث العلمي ووسائل الاتصال، رغم كونها مكفولة دستورياً، إذ تم عملياً تقليص استقلالية الإعلام مع إغلاق آخر صحيفة مستقلة في العام 2017، ما أدى إلى هيمنة وسائل إعلام رسمية أو موالية على الفضاء الإعلامي، واستخدامها في ضبط الخطاب العام. كما يتيح الإطار القانوني ملاحقة الأفراد على خلفية التعبير عن الرأي أو انتقاد السلطات، بما في ذلك المحتوى الإلكتروني ، وفي هذا السياق، سُجلت قضايا قضائية بحق شخصيات سياسية وصحفيين على خلفية منشورات أو آراء عبر وسائل التواصل، مع تشديد الرقابة على الفضاء الرقمي ، كما انعكس ذلك على المؤشرات الدولية لحرية الصحافة بترجع ترتيب البحرين في العام 2020 ، فضلاً عن ذلك ، وثقت حالات احتجاج لصحفيين بسبب انتقادات تتعلق بالسياسات العامة، ما يعكس محدودية مساحة التعبير الإعلامي وتزايد القيود المفروضة عليه ضمن الإطار الاجتماعي والسياسي³⁹.

تتعرض حرية الرأي والتعبير والتجمع في البحرين لقيود قانونية وإجرائية واسعة، انعكست على نشاط مؤسسات المجتمع المدني ونشطاء المجال العام، سواء عبر الممارسات المرتبطة بالتعبير الرقمي أو الأنشطة الميدانية. ويحد الإطار التشريعي المنظم لعمل هذه المؤسسات من انخراطها في الشأن السياسي، ما يقلص من مساحة المشاركة المدنية والتأثير المجتمعي ، كما فرضت التشريعات المنظمة للاجتماعات العامة والتجمعات ضوابط صارمة على تنظيم المسيرات والاعتصامات في عدد من المناطق، إلى جانب قيود مماثلة على الإضرابات في القطاعات الحيوية والأساسية. ويؤدي هذا النسق من التنظيم إلى تضيق المجال العام بشكل ملحوظ، ما ينعكس على طبيعة المشاركة الاجتماعية والسياسية، ويُسهّم في تعميق إشكالية محدودية حرية التعبير داخل المجتمع⁴⁰.

وبهذا تتمثل خلاصة أزمة حرية الرأي والتعبير في البحرين في اتساع نطاق القيود القانونية والإجرائية المفروضة على المجال العام، بما يشمل الإعلام، والعمل المدني، والتجمعات ، وقد أدى تقييد نشاط مؤسسات المجتمع المدني ومنع أو ضبط الفعاليات العامة والإضرابات في القطاعات الحيوية إلى تقليص مساحة المشاركة المجتمعية الفاعلة ، كما أسهمت هذه الإجراءات في إضعاف دور التعبير السياسي والاجتماعي، سواء عبر الوسائل التقليدية أو الرقمية ، ونتيجة لذلك، برزت

فجوة بين الإطار القانوني وممارسة الحريات، ما انعكس على مستوى التفاعل المجتمعي وأدى إلى تعميق الإشكالات الاجتماعية المرتبطة بمحدودية التعبير والمشاركة داخل الفضاء العام.

ثالثاً/ انتهاكات حقوق الإنسان:

تعكس بعض الممارسات المرتبطة بالتعامل مع القضايا الحقوقية في البحرين وجود حساسية عالية تجاه الأنشطة الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، إذ أُشير إلى حالات تم فيها تقييد أو منع زيارات لوفود وشخصيات أجنبية معنية بملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، لاسيما عند ارتباطها بلقاءات مع أطراف معارضة أو منظمات حقوقية، كما برزت ردود فعل رسمية وإعلامية تجاه تصريحات دبلوماسيين أجانب دعت إلى الإصلاح أو تناولت الوضع الحقوقي، ما يعكس نمطاً من التوتر في العلاقة مع الخطاب الحقوقي الخارجي، وفي المحصلة، تشير هذه المعطيات إلى وجود إشكالية في إدارة ملف حقوق الإنسان على المستوى الدولي، بما ينعكس على صورة البيئة الحقوقية داخل البلاد⁴¹.

وفيما يتعلق بملف انتهاكات حقوق الإنسان، تشير بعض التقارير إلى تنفيذ أحكام إعدام بحق عدد من الأفراد على خلفية قضايا مرتبطة بقتل عناصر أمن، فضلاً عن صدور أحكام مماثلة بحق مدنيين اتُّهموا بتشكيل خلايا وُصفت بأنها إرهابية، يثار في هذا السياق جدل حول الإطار القانوني المنظم لعقوبة الإعدام ومدى وضوح تطبيقها، كما تُطرح ملاحظات تتعلق بسير الإجراءات القضائية، بما في ذلك الادعاءات المرتبطة بالتعذيب أو انتزاع الاعترافات تحت الإكراه، وما يرافق ذلك من طعون في مصداقية بعض الأدلة. وتشير روايات حقوقية إلى شكاوى من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز، فضلاً عن حالات احتجاز يُقال إنها تمت دون توضيح كافٍ للتهم أو توفير ضمانات قانونية كاملة، بما في ذلك التواصل مع العائلة أو الاستعانة بالإجراءات القانونية، ويُنظر إلى هذه الممارسات بوصفها مؤشراً على إشكاليات أوسع تتعلق بضمانات العدالة وحقوق المتهمين داخل النظام القضائي⁴².

تشير المعطيات إلى تراجع ملحوظ في أوضاع حقوق الإنسان في البحرين خلال الفترة اللاحقة، إذ تزامن ذلك مع تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية وما رافقها من إجراءات أمنية وقضائية واسعة شملت توقيف أعداد كبيرة من الأفراد، بينهم نشطاء في المجال السياسي، على خلفية اتهامات تتعلق بقضايا أمنية وسياسية، وقد رافق هذه الاعتقالات في عدد من الحالات احتجاز انفرادي وتوجيه تهمة خطيرة، مع استمرار المحاكمات وصدور أحكام بالسجن بحق عدد من المتهمين، كما أُثيرت ادعاءات متكررة حول التعرض لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، في ظل غياب تحقيقات مستقلة وشفافة في هذه المزاعم، إلى جانب قيود متزايدة على حرية التعبير والإعلام، شملت إغلاق وسائل إعلامية مرتبطة بالمعارضة وتقييد النشاط المدني، وإلى جانب ذلك، تم اتخاذ إجراءات أثرت على عمل بعض المنظمات الحقوقية، ما انعكس على مساحة عمل المجتمع المدني. وتعكس هذه التطورات مجتمعة تصاعد التوتر بين الدولة وبعض الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وما نتج عنه من تعقيد في ملف حقوق الإنسان داخل البلاد خلال تلك المرحلة⁴³.

وتتمثل خلاصة الأزمات الاجتماعية في البحرين في تداخل مجموعة من العوامل المرتبطة بتقييد المجال العام، وتراجع مساحات التعبير والمشاركة، وما يصاحب ذلك من توترات في العلاقة بين الدولة وبعض مكونات المجتمع، وقد

أسهمت القيود المفروضة على حرية الرأي والتجمع والعمل المدني، إلى جانب إشكاليات حقوق الإنسان، في تعميق حالة من عدم التوازن الاجتماعي، كما انعكست التحولات الديموغرافية والاقتصادية على البنية الاجتماعية، مما أدى إلى بروز فجوة بين متطلبات التغيير الاجتماعي وإطار التنظيم القائم، الأمر الذي جعل الأزمة ذات طابع مركب يمس التماسك الاجتماعي ومستوى الثقة في المؤسسات.

الخاتمة

في ضوء التحليل الذي قدمه هذا البحث لأزمة بناء الدولة في البحرين ضمن إطار تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يتضح أن الإشكالية محل الدراسة لا ترتبط بعامل واحد بقدر ما تعكس بنية مركبة من التفاعلات المتداخلة التي أعادت إنتاج أنماط من التوتر داخل النظام السياسي، فقد أظهرت القراءة أن اختلال توازن العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع أسهم في ترسيخ فجوة مستمرة بين متطلبات الشرعية وآليات ممارسة السلطة، مما انعكس على طبيعة الاستقرار الداخلي وحدود فاعلية السياسات العامة.

كما يتبين أن البعد الاقتصادي، القائم على منطق الربح، قد أدى دوراً محورياً في إعادة تشكيل أولويات الدولة، الأمر الذي حدّ من قدرة الاقتصاد على إنتاج تنمية مستدامة قادرة على امتصاص الضغوط الاجتماعية وتخفيف حدة التفاوتات، وفي السياق ذاته، برزت التحولات الاجتماعية بوصفها عاملاً مفسراً لتزايد مستويات التوتر، نتيجة تداخل الاعتبارات الهوياتية مع البنية السياسية، مما عمّق من تعقيد إدارة المجال العام وأضعف إمكانات الاندماج الوطني.

وعلى مستوى التفاعل بين هذه الأبعاد، يتضح أن الأزمة لم تعد مجرد اختلال قطاعي فحسب، وإنما تحولت إلى حالة بنيوية تؤثر في منطق اشتغال الدولة ذاته، وتفرض قيوداً على قدرتها في إعادة إنتاج شرعيتها بالشكل الذي يضمن الاستمرارية المستقرة، وبناءً على ذلك، فإن أي مقارنة مستقبلية لمعالجة هذه الأزمة تتطلب الانتقال من الحلول الجزئية إلى مقاربات شاملة تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس أكثر توازناً، وتؤسس لنمط من الحكم القادر على استيعاب التعددية وإدارة التباينات ضمن إطار مؤسسي مستدام.

أولاً / الاستنتاجات:

1. أن أزمة بناء الدولة في البحرين ليست ناتجة عن خلل سياسي منفرد، بل عن تفاعل بنيوي بين ضعف المشاركة السياسية، وتقييد المجال العام، وهيمنة السلطة التنفيذية، مما أدى إلى إعادة إنتاج أنماط من عدم التوازن المؤسسي وتقليص فعالية التمثيل السياسي داخل النظام.
2. يتضح أن الطابع الربيعي للاقتصاد البحريني أسهم في تعزيز تبعية السياسات العامة لمصادر دخل غير إنتاجية، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة على بناء اقتصاد متنوع ومستدام، وعمّق من هشاشة الاستجابة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتكررة.
3. أن البنية الاجتماعية القائمة على تداخل الاعتبارات الطائفية والهوية السياسية ساهمت في إضعاف الاندماج الوطني، وخلق حالة من الاستقطاب المجتمعي التي انعكست مباشرة على استقرار الدولة وتماسكها الداخلي.

4. أن معالجة الأزمة تتطلب مقاربة إصلاحية شاملة تتجاوز الحلول الجزئية، عبر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المشاركة والتوازن المؤسسي، بما يعزز الشرعية السياسية والاستقرار المستدام.

ثانياً / المقترحات :

1. اعتماد مقاربة إصلاحية تدريجية تقوم على تعزيز التماسك الاجتماعي دون إحداث تغييرات مفاجئة في البنية السياسية.
2. توسيع قنوات "المشاركة المنظمة" عبر تطوير المجالس والهيئات الاستشارية بما يضمن إدماج أوسع للفئات الاجتماعية في صنع القرار.
3. تعزيز الحوار المجتمعي المؤسسي بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع لإدارة التنوع وتقليل التوترات الاجتماعية.
4. تطوير نموذج إعلامي منفتح نسبياً يقوم على "التوسيع المنظم للمجال العام" ضمن أطر قانونية واضحة توازن بين التعبير والاستقرار.
5. دعم برامج العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين المناطق والفئات للحد من الفوارق الاجتماعية.
6. التركيز على سياسات تشغيل وتوظيف فعالة تستوعب التحولات الديموغرافية وتحد من الضغوط الاجتماعية.
7. تعزيز برامج التعليم والتوعية المدنية لترسيخ قيم المشاركة والمسؤولية الاجتماعية.
8. بناء الثقة بين الدولة والمجتمع عبر سياسات شفافة تدريجية تقلل من الفجوة الاجتماعية وتدعم الاستقرار المستدام.

- الهوامش :

- 1 عبد الوهاب سيق بحبيح ، العلاقات السعودية - الإيرانية وأمن الخليج العربي (عمان : دار عناوين للنشر ، 2023) ، ص 151-152.
- 2 Congressional Research Service, Bahrain :Reform Security and U.S policy (Washington:2018) , p 1-2.
- 3 عبد جبار الجبار ، التداول على السلطة في الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر : جامعة الجزائر – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016) ، ص 97.
- 4 عمار جاسم الموسوي ، الحراك الشعبي في البحرين المكتسبات والمعوقات والمعالجات (بغداد : مركز الرافدين للحوار ، 2022) ، ص 20.
- 5 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 1.
- 6 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 2.
- 7 عبد العزيز ابل ، السلطة التشريعية في مملكة البحرين ، مجموعة اوراق اللقاء السنوي 31 (المنامة : منتدى التنمية ، 2010) ، ص 2.
- 8 معهد البحرين للتنمية السياسية ، دور مجلس النواب البحريني في صنع السياسة الخارجية (المنامة : معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2019) ، ص 34-35.
- 9 Congressional Research Service Bahrain Reform Security and U.S policy, op.cit, p 2-3.
- 10 ابتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 56 (بغداد : 2013) ، ص 70-72.
- 11 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 33.
- 12 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 42.
- 13 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 32.
- 14 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 44.
- 15 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 43.
- 16 دستور مملكة البحرين للعام 2002 ، الباب الأول ، المادة 35.
- 17 Busafwan Abbas & Rosing Stephan , Power-Sharing in Bahrain :Astill –Absent (German :Debate GIGA German Institute of Global and Area studie:2015) , p 8-12.

(18) VINIA CARUALHO PINTO ,Exploring the interplay between framing and securitization theory : the case of the Arab spring protests in Bahrain , Revista Brasileira de politica internacional ,Vol 57 (Brasil:2014) , p 167-168.

(19) Country Report Bahrain ,(Germany : Bertelsmann Transformation Index BTI ,2022) , p 4-5.

(20) Country Report Bahrain , op.cit, p 16.

(21) United Nations, General Assembly , Human Rights in Bahrain (New york : 2018) , p 2-3.

(22) Ibid, p 4-5 .

(23) Country Report Bahrain ,op.cit, p 16.

(24) Philip loft , Bahrain : Introductory Country Profile (UK: House of Commons Library :2024) , p4.

(25) Country Report Bahrain, op.cit, p 9.

26 رعد حافظ سالم ، التنشئة الاجتماعية والسياسية في مجتمعات الخليج العربية دراسة نموذجي الكويت والبحرين (عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2015) ، ص 356-357.

(27) MIGHAI DONADEIL , MARCO FASAN , The Agency Problem ,Financial performance and corruption: country Industry and firm level perspectives , European Management Review ,Vol 11,(Brussels:2014) , p 263.

(28) Ehsan Bagheri Dana , A study of the National Action Charter ,as a contention between Government and people in Bahrain , Speciaty Journal of Politics and low, Vol 3 (Tehran: Imam sadiq university,2018) , p 90.

(29) Rabab Hteit ,Providing unemployment insurance for national and foreign workers , and first – time Bahraini job seekers , new york university center on International cooperation,2023 , in link : <https://2u.pw/XNuTGbQw> , (2024/11/6)

(30) Country Report , Bahrain ,(Germany : Bertelsmann Transformation Index BTI , 2022) , p27.

(31) Global Economy ,Bahrain, Unemployment rate ,2024, in link : <https://2u.pw/18r31t5r> (2024/11/6)

32 محمد صادق اسماعيل ، العمالة الوافدة في الخليج العربي (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص 6.

33 خضير عباس الندوي ، التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.. الواقع والآفاق ، مجلة اراء حول الخليج ، 1 اذار 2011 ، الرابط : [https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=727:2014-06-24-21-07-](https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=727:2014-06-24-21-07-01&catid=9&Itemid=172)

[01&catid=9&Itemid=172](https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=727:2014-06-24-21-07-01&catid=9&Itemid=172) (2026/4/18)

34 السكان في البحرين ، منظمة فانانك الإعلامية ، 28 يوليو 2022 ، الرابط : [https://fanack.com/ar/bahrain/population-of-](https://fanack.com/ar/bahrain/population-of-bahrain) [bahrain](https://fanack.com/ar/bahrain/population-of-bahrain) (2026/4/18)

35 مركز الدراسات والتدريب البرلمان ، تقرير مختصر حول أهم إنجازات مملكة البحرين في مجال تمكين المرأة ودعمها اقتصادياً بصفتها محركاً للتنمية (البحرين : مجلس النواب البحريني ، 2017) ، ص 3.

(36) SALAM FOR DEMOCRACY and human Rights , Bahrain,s compliance with the International covenant on civil and political Rights (London: 2018) , p 12.

(37) European Center for Democracy and Human Rights (ECDHR) ,ISSUES SURROUNDING NATIONALITY AND STATELESSNESS IN THE KINGDOM OF BAHRAIN (Brussels:2022) , p 4.

(38) SALAM FOR DEMOCRACY and human Rights , Bahrain,s compliance with the International covenant on civil and political Rights, op.cit, p 20.

(39) Country Report Bahrain, op.cit ,p 12.

40 البحرين واقع المجتمع المدني وتأثيره في الواقع الاجتماعي 2019 ، دراسة تحليلية (بيروت : شبكة and ، 2019) ، ص 13.

(41) Human Right First , How to Bring stability to Bahrain (Houston : college of low,2015) , p 2.

(42) SALAM FOR DEMOCRACY and human Rights, Bahrain,s compliance with the International covenant on civil and political Rights, op.cit , p3,p-8.

43 منظمة العفو الدولية ، القمع في البحرين حقوق الإنسان على مفترق طرق (لندن : منظمة العفو الدولية ، 2011) ، ص 1.

المصادر والمراجع

أولاً. الوثائق الرسمية :

1. دستور مملكة البحرين للعام 2002.

ثانياً. الكتب :

1. رعد حافظ سالم ، التنشئة الاجتماعية والسياسية في مجتمعات الخليج العربية دراسة انموذجي الكويت والبحرين (عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2015).
2. عبد الوهاب سيق بحبيح ، العلاقات السعودية - الإيرانية وأمن الخليج العربي (عمان : دار عناوين للنشر ، 2023).
3. عمار جاسم الموسوي ، الحراك الشعبي في البحرين المكتسبات والمعوقات والمعالجات (بغداد : مركز الرافدين للحوار ، 2022).
4. محمد صادق اسماعيل ، العمالة الوافدة في الخليج العربي (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2010).
5. مركز الدراسات والتدريب البرلمان ، تقرير مختصر حول أهم انجازات مملكة البحرين في مجال تمكين المرأة ودعمها اقتصادياً بصفتها محركاً للتنمية (البحرين : مجلس النواب البحريني ، 2017).
6. معهد البحرين للتنمية السياسية ، دور مجلس النواب البحريني في صنع السياسة الخارجية (المنامة : معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2019).
7. منظمة العفو الدولية ، القمع في البحرين حقوق الإنسان على مفترق طرق (لندن : منظمة العفو الدولية ، 2011).

ثالثاً. البحوث العلمية والدراسات :

1. ابتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 56 (بغداد : 2013).
2. البحرين واقع المجتمع المدني وتأثيره في الواقع الاجتماعي 2019 ، دراسة تحليلية (بيروت : شبكة and ، 2019) .
3. عبد العزيز ابل ، السلطة التشريعية في مملكة البحرين ، مجموعة اوراق اللقاء السنوي 31 (المنامة : منتدى التنمية ، 2010).

رابعاً. الرسائل والاطاريح :

1. عبد جبار الجبار ، التداول على السلطة في الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر : جامعة الجزائر – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016).

خامساً. الانترنت :

1. الجزيرة نت ، البحرين ، 2014 ، متاح على الرابط : <https://2u.pw/qHnizRj3> (2026/2/10).
2. خضير عباس الندوي ، التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.. الواقع والآفاق ، مجلة اراء حول الخليج ، 1 اذار 2011 ، الرابط : https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=727:2014-06-24-21-07-01&catid=9&Itemid=172
3. السكان في البحرين ، منظمة فانانك الإعلامية ، 28 يوليو 2022 ، الرابط : <https://fanack.com/ar/bahrain/population-of-bahrain>

sources and references

First/ Official Documents:

1. The Constitution of the Kingdom of Bahrain of 2002.

Second/ Books:

1. Raad Hafez Salem, Social and Political Socialization in Arab Gulf Societies: A Case Study of Kuwait and Bahrain (Amman: Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, 2015).
2. Abdul Wahab Siq Bahibah, Saudi-Iranian Relations and the Security of the Arabian Gulf (Amman: Anawin Publishing House, 2023).
3. Ammar Jassim Al-Mousawi, The Popular Movement in Bahrain: Gains, Obstacles, and Solutions (Baghdad: Al-Rafidain Center for Dialogue, 2022).
4. Muhammad Sadiq Ismail, Expatriate Labor in the Arabian Gulf (Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution, 2010).
5. The Parliamentary Studies and Training Center, A Brief Report on the Most Important Achievements of the Kingdom of Bahrain in Empowering and Economically Supporting Women as a Driver of Development (Bahrain: Bahraini Council of Representatives, 2017).

6. The Bahrain Institute for Political Development, *The Role of the Bahraini Council of Representatives in Foreign Policy Making* (Manama: Bahrain Institute for Political Development, 2019).

7. Amnesty International, *Repression in Bahrain: Human Rights at a Crossroads* (London: Amnesty International, 2011).

Third/ Scientific Research and Studies:

1. Ibtisam Mohammed Abdul, *Political Developments in Bahrain After 1975*, Center for Strategic and International Studies, Issue 56 (Baghdad: 2013).

2. *Bahrain: The Reality of Civil Society and Its Impact on Social Reality 2019*, An Analytical Study (Beirut: And Network, 2019).

3. Abdul Aziz Abel, *The Legislative Authority in the Kingdom of Bahrain*, Collection of Papers from the 31st Annual Meeting (Manama: Development Forum, 2010).

Fourth/ Theses and Dissertations:

1. Abdul Jabbar Al-Jabbar, "The Transfer of Power in Arab States: A Comparative Analytical Study," unpublished Master's thesis (Algeria: University of Algiers – Faculty of Political Science and International Relations, 2016).

Fifth/ Internet:

1. Al Jazeera Net, Bahrain, 2014, available at: <https://2u.pw/qHnizRj3> (February 10, 2026).

2. Khudair Abbas Al-Nadawi, "The Demographics of the Gulf Cooperation Council Countries: Reality and Prospects," *Araa Magazine*, March 1, 2011, Link: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=727:2014-06-24-21-07-01&catid=9&Itemid=172

3. "Population of Bahrain," Fanack Media Organization, July 28, 2022, Link: <https://fanack.com/ar/bahrain/population-of-bahrain/>